

دراسات فى علم المعلومات*

عرض و تحليل

مصطفى حسين

معيد بقسم المكتبات كلية الآداب جامعة المنوفية

والاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات.. هذا فضلاً عن بحثين مترجمين من الإنجليزية.

وقد جمعت ونظمت هذه الأعمال مصنفة بين دفتى هذا الكتاب لتكون ميسرة فى تناول القارئ الحريص على القراءة المتصلة أو القراءة المتوازية.

وتقع هذه البحوث السبعة عشر تحت أربع فئات تخصصية فى علم المعلومات، وهى الأسس النظرية لظاهرة المعلومات وعلم المعلومات، ومناهج البحث والخبرات المنهجية فى علم المعلومات، الجوانب التطبيقية فى التحليل لخدمات المعلومات والأساليب الحديثة فى التحليل الموضوعى للوثائق، والفئة الرابعة والأخيرة عن المنظمات الدولية، وتشكل هذه الأعمال مجتمعة نواة نظرة تكاملية واعية لقضية المعلومات وسبل التعامل معها، دراسة واستثماراً فى مجتمعنا المعاصر.

وتتضمن الفئة الأولى أو القسم الأول من الكتاب والخاص بالأسس النظرية أربعة أعمال، أو دراسات.. سوف نعرض لها كلاً على حدة.

تجمع الآراء على أننا نعيش اليوم مجتمع المعلومات، حيث لم تعد أهمية المعلومات فى اتخاذ القرارات وحل المشكلات، خافية على أحد.

وتداول المعلومات فى المجتمع ظاهرة غاية فى التنوع والتعقد، وبقدر ما يزداد فهمنا لها تزداد فعاليتها، فالمعلومات حالة ذهنية، ومن ثم فإنها المورد الذى بدونها لا يمكن للإنسان استثمار أى مورد آخر، فالمعلومات أهم مقومات اتخاذ القرارات، حيث تتوقف نوعية القرار على طبيعة ما يتوافر للمسئول عن اتخاذه من معلومات.. ويكفى القول أن المعلومات الآن فى حوزة الدول المتقدمة هى المعادل التنافسى لما تملكه الدول النامية من موارد الطاقة.

والكتاب الذى بين أيدينا هو نتاج أكثر من خمسة عشر عاماً من الجهد المتضافر والمتواصل فى مجال المعلومات، وهو ثمرة خمسة عشر بحثاً نشرت متفرقة فى عدد من دوريات العربية المتخصصة، كالمجلة العربية للمكتبات والمعلومات، وعالم الكتب، ومكتبة الإدارة، والمجلة العربية للمعلومات،

(هـ) حشمت قاسم. دراسات فى علم المعلومات.. ط ٢ - القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٥.

والدراسة الأولى تتناول بعض الجوانب النظرية لقضية المعلومات وظاهرة الأمية المعلوماتية التي تحول دون استثمار ثروة المعلومات.

ويحاول المؤلف هنا أن يلقي الضوء على مشكلة الأمية المعلوماتية، كأحد المعوقات الأساسية في استثمار المعلومات، وسبل محو الأمية المعلوماتية..، مستخلصاً أن محو الأمية المعلوماتية مسئولية مشتركة يتقاسمها العديد من الأطراف والمؤسسات وتأتي مرافق المعلومات وخاصة تلك العاملة في خدمة الأهداف التعليمية في مقدمة المؤسسات.

والدراسة الثانية في هذا الكتاب «علم المعلومات في رحلة البحث عن هوية» محاولة لإلحاق نظرة شاملة علي المجال، وتتناول على وجه التحديد تطور المجال ومصطلحاته وموضوعات اهتمامه، وحدوده وعلاقته بغيره من المجالات، وتستعرض التعريفات المباشرة والتعريفات غير المباشرة للمجال، فضلاً عن التعريف بالمناهج والأساليب التي اتبعت للتعرف على أبعاد المجال وخصائصه.. وتنطوي هذه الدراسة على دعوة لتوسل بأساليب القياسات الوراقية بوجه عام وتحليل الاستشهادات المرجعية بوجه خاص، في التعرف على مورفولوجية علم المعلومات وحدوده.

وتأتي الدراسة الثالثة موضحة ومكملة للدراسة السابقة وهي تدور حول «علاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية - تحليل للمصاحبة الوراقية» حيث تهدف الدراسة إلى بيان وتطور مجال علم المعلومات اعتماداً على الإنتاج الفكري المنشور لعلم المعلومات، كبيانات، وتحليل الاستشهادات المرجعية كمنهج، اعتماداً على مرصد بيانات كشف الاستشهاد المرجعي في العلوم الاجتماعية - Social- Sciences Citation Index (SSCI) وكشاف

الاستشهاد المرجعي في العلوم Science Citation Index (SCI) وقد اتبعت الدراسة أسلوب تحليل التجمع العنقودي Clustering ، وأسلوب تحليل المصاحبة الوراقية، في تحليل تركيب يغطي ثلاث سنوات (١٩٧٥ - ١٩٧٧) من كشف الاستشهاد المرجعي في العلوم الاجتماعية، وتنتهي الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتصلة بعلاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية، كما تطرح بعض المقترحات الخاصة بسبل الإفادة من هذه النتائج في التخطيط لبرنامج للبحث في المجال.

أما الدراسة الرابعة والأخيرة في هذه الفئة «علم الاجتماع وعلم المعلومات» تتناول ما أثارته جهود علماء المعلومات في سعيهم لتنظيم معلومات العلوم الاجتماعية، من تساؤلات حول نظرية المعرفة في العلوم الاجتماعية، وينتهي المؤلف في هذا البحث بنتيجة عامة مؤداها أن تصميم نظم الاسترجاع الفعالة حقاً إنما يتوقف على المشاركة الدائبة والمستمرة بين علماء المعلومات وخبراء الموضوعات المتخصصة.

وتتضم الفئة التخصصية الثانية الخاصة بالمناهج والخبرات المنهجية خمسة أعمال.. وملتقى مع الدراسة الأولى في هذه الفئة «تحليل الاستشهادات المرجعية وتطور القياسات الوراقية».

حيث يشكل الاستشهاد المرجعي دليل على الإفادة من الإنتاج الفكري، فقد أدى الاهتمام المتزايد بدراسة أنماط الاستشهاد المرجعي إلى تعديل المؤلفين لسلوكهم في الإشارة إلى أعمال السابقين، ولهذه الدراسات أثرها البالغ في تطور مناهج البحث في علم المعلومات، حيث هيأت المناخ المناسب لنمو عدد من الأساليب الإحصائية المعروفة بالقياسات

الوراقية Bibliometrics والمعتمدة على إحصاء الاستشهادات المرجعية، حيث تقسم هذه القياسات وفقاً لمجالات استخدامها إلى أربع فئات، وهي تقييم المؤلفين وإسهاماتهم العلمية، وتقييم الدوريات، وقياس التأثير المتبادل للمؤلفين والدوريات والمجالات والمجتمعات العلمية، وقياس مدى تعطل الإنتاج الفكري.

وتدخل هذه الفئات جميعاً تحت مظلة عريضة وهي دراسة الخصائص البنائية للإنتاج الفكري بهدف التعرف على خصائص التخصصات الموضوعية.

وتشكل الدراستان الثانية والثالثة «الوطن العربي في الأطروحات الأمريكية - ١ - ٢» نمط اهتمام الجامعات الأمريكية بالوطن العربي والمتمثل في الأطروحات، وقد استخدمت في التحليل بعض أساليب القياسات الوراقية، وفي مقدمتها قانون برادفورد للتشتت، وقد تبين للمؤلف من الدراستين أن توزيع جهد الاهتمام بالوطن العربي بين الجامعات الأمريكية يتم وفقاً لخطة محكمة، كما يتسم هذا الجهد بالإطراد في اهتماماته الموضوعية والجغرافية.

بعد ذلك ينقلنا مؤلف الكتاب إلى أحد المناهج المستخدمة في تطور البحث في علم المعلومات وهي تدور حول «دراسات كرانفيلد وتطور مناهج البحث في علم المعلومات».

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تتبع مراحل تطور المنهج التجريبي في دراسة نظم استرجاع المعلومات في سياق سلسلة الأبحاث والدراسات التجريبية التي استمرت أكثر من عقد كامل، ونسبت إلى المكان الذي أجريت فيه وهو معهد كرانفيلد للتكنولوجيا.

وتستعرض الدراسة البدايات التاريخية لوضع معايير موضوعية لتقييم نظم استرجاع المعلومات وتجارب كرانفيلد الأولى التي بدأت عام ١٩٥٧ حيث تتناول عناصر هذه التجارب وسبل إجراء الاختبارات ومعايير القياس والتجارب المكتملة وأهم ما انتهت إليه من نتائج وأهم ما أخذ على هذه التجارب، ثم تتناول الدراسة بعد ذلك تجارب كرانفيلد الرامية لدراسة خصائص لغات التشفير، حيث تستعرض تصميم التجارب وأساليب الحكم على مدى صلاحية الوثائق ومعايير القياس والتقييم وأهم ما انتهت إليه الدراسة من نتائج، وفي ختام هذه الدراسة يدعو مؤلف الكتاب الباحثين والعلماء في الوطن العربي الذي يعيش مرحلة من مراحل تطور دراسات المعلومات للإفادة من المنهج المستخدم في دراسات كرانفيلد، لأنه السبيل الوحيد للكشف عن الأسس التي ينبغي اتباعها في وضع لغات التشفير العربية.

وتأتي الدراسة الخامسة (دراسات الإفادة من المعلومات: طبيعتها ومناهجها، لتختتم القسم الثاني من الكتاب والتي تدور حول المناهج والخبرات المنهجية وأهميتها في دراسة نظم استرجاع المعلومات.

والهدف من هذه الدراسات هي سد الفجوة الفاصلة بين نوعية خدمات المعلومات القائمة فعلاً ونوعية خدمات المعلومات التي نسعى لتحقيقها، وذلك بإقرار الأسس التي ينبغي اتباعها في تخطيط خدمات المعلومات وتطويرها. كما تهدف هذه الدراسات أيضاً إلى سد الفجوة الفاصلة بين كيفية الإفادة من خدمات المعلومات فعلاً والكيفية التي يتم بها الإفادة من هذه الخدمات.

ويتضح لنا مما سبق أن دراسة الإفادة من المعلومات تمثل أحد مجالات الاهتمام الرئيسية لعلم المعلومات، فهي ترتبط بترشيد التزويد وبناء مجموعات المكتبات، كما ترتبط بالاستبعاد والاختزان، فضلاً عن ارتباطها بتوجيه خدمات المعلومات كالإحاطة الجارية والبت الانتقائي وتحليل المعلومات.

وينتقل بنا مؤلف الكتاب إلى القسم الثالث والخاص بالجوانب التطبيقية. ويضم هذا القسم خمسة أعمال سوف نشير إليها بالتفصيل.

وتأتي الدراسة الأولى في مقدمة هذا القسم والتي تدور حول «بعض» مرتكزات النظام العربى للمعلومات، حيث يلقي المؤلف هنا في هذه الدراسة الضوء حول الجهود الرامية لتنظيم تدفق المعلومات على المستوى العالمى حيث نشأت فكرة ما يسمى الآن بالنظام الوطنى للمعلومات، ومقوماته ومكوناته.

ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك ليتحدث عن مرتكزات خمس مؤسسات تستلزم تضافر الجهد العربى حيث يعم نفعها على الوطن العربى كله.

ويختتم المؤلف دراسته هذه بمطلب بسيط أو سؤال يطرح نفسه على الساحة العربية وهو أن تظل هذه المؤسسات وما يرتبط بها بمنأى عن التقلبات السياسية العربية فهل من سبيل إلى توفير هذه الحصانة؟! مؤكداً على أن المعلومات هى العمل الجاد البناء وأن النظام العربى للمعلومات أهم مقومات وأهم ضمانات هذا العمل على الصعيد العربى..

أما العمل الثانى فى هذا القسم فيتناول الأنماط

التنظيمية لمرافق المعلومات التربوية. ويحاول المؤلف فى هذه الدراسة التعرف على هذه الأنماط، والاتجاهات السائدة فى نموها وتطورها وطبيعة ما تمارسه هذه المراكز من أنشطة وما تقدمه من خدمات.

حيث تعتمد هذه الدراسة على البيانات المستقاة من الطبعة الرابعة من «دليل مراكز التوثيق والمعلومات التربوية» كجزء من الجهود الرامية لتطوير الشبكة الدولية للمعلومات التربوية (INED).

والدراسة الثالثة فى هذه الفئة التطبيقية تدور حول «كشافات الاستشهاد المرجعى وإمكاناتها الاسترجاعية».

محاولة للتعريف بنوعية غير تقليدية من كشافات الإنتاج الفكرى، وتتبع تطور فكرة هذه الكشافات الأساس المنطقى الذى تبنى عليه، وتستعرض أهم نماذجها وإمكاناتها الاسترجاعية مقارنة بإمكانات النوعيات الأخرى من الكشافات، حيث تعد كشافات الإستشهاد المرجعى - Citation Index من الأساليب الحديثة فى المعالجة الوراقية للإنتاج الفكرى، وتعتمد هذه الكشافات على الاعتراف بوجود علاقة موضوعية بين الأعمال العلمية القديمة والأعمال العلمية التى تليها، أى بين الوثائق التى يستشهد بها والوثائق التى ترد بها الاستشهادات.

ويتناول العمل الرابع شكلاً بسيطاً من الكشافات الآلية وهو «كشاف الكلمات المفتاحية فى السياق، واحتمالاته فى اللغة العربية»

ويحاول المؤلف فى هذا البحث التعرف على إمكانات الاعتماد على كشاف الكلمات المفتاحية

فى السباق فى تكشيف الإنتاج الفكرى العربى، وخاصة وأن بنية الكلمة العربية بحكم قواعدها الصرفية والنحوية تختلف عن بنية الكلمة الإنجليزية.

وتستهل الدراسة بعرض تاريخى لهذا النوع من الكشافات، ثم وصف عام لكشاف الكلمات المفتاحية، والأسس الذى يبنى عليها وطريقة إعداده، يلي ذلك بيان مزايا هذا الكشاف وعيوبه، والبدايل المقترحة لتلافى العيوب، يستعين المؤلف فى ذلك بنموذج توضيحي عربى تم إعداده لهذا الغرض.

وتؤكد الدراسة فى نهايتها أنه ليس هناك فى طبيعة اللغة العربية والخصائص البنائية والدلالية لمفرداتها، ما يحول دون استخدام هذا الكشاف بكفاءة.

ويدور العمل الخامس والأخير فى هذه الفئة التخصصية «حول تعدد لغات الإنتاج الفكرى وبعض قضايا الضبط البيلوجرافى العالمى»

وهذه الدراسة عبارة عن عرض لأعمال ندوة حول نظم الاسترجاع متعددة اللغات، وكان الهدف منها هو دراسة واقع نظم الاسترجاع متعددة اللغات القائمة فعلاً، والتعريف على العاملين بالمجال، تهيئة الفرصة لتبادل الآراء والخبرات، وتحديد المجالات التى تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة.

كما تعرض هذه الندوة لبعض الأسس اللغوية لتصميم هذه النظم، فضلاً عن دراسة واقعها فى أوروبا، بالإضافة إلى المشكلات المتصلة بإنشاء وصيانة المكنزات متعددة اللغات، هذا فضلاً عن دراسة موقف المستفيدين من النظم متعددة اللغات.

أما الفئة الرابعة والأخيرة فى هذا الكتاب فهى

تتناول بالوصف والتحليل والدراسة «المنظمات الدولية العاملة فى مجال المعلومات».

ولا جدال فى أن وجود الجمعيات العلمية والاتحادات المهنية يعد إحدى دعائم تطور التخصصات الموضوعية ونموها وتحقيق الاعتراف بها، حيث تعمل هذه الجمعيات والاتحادات على تنظيم جهود من ينتمون إلى المجال وتوجيهها بما يكفل تحقيق الغايات العلمية والعملية على السواء.

والعمل الأول فى هذه الفئة التخصصية يتناول بالعرض والتحليل «الاتحاد الدولى للتوثيق والدور العربى فى نشاطه» (FID).

حيث يتكون هذا البحث من أربعة أقسام رئيسية، يستهلها المؤلف بلمحة تاريخية عن نشأة الاتحاد وتطوره، يليها تحليل لعضوية الاتحاد بكل أنماطها، وذلك فى سياقها الجغرافى والتاريخى. والقسم الثالث يتناول أهداف الاتحاد وبرامجه والأنشطة التى يمارسها، وقنوات ممارسة هذه الأنشطة والمشاركة الدولية فيها، والقسم الرابع يتناول مؤتمرات الاتحاد وأهم ما يصدر منه من مطبوعات، ثم تختتم الدراسة بأهم النتائج والتوصيات.

ويؤكد مؤلف الكتاب على أن المشاركة العربية فى عضوية الاتحاد ونشاطات لجانه محدودة من حيث الكم على الأقل، ولا تتناسب وما تبديه الدول العربية من اهتمام بمجال التوثيق والمعلومات ويوصى المؤلف هنا ببحث الدول العربية غير الأعضاء للانضمام إلى عضوية الاتحاد، كما يوصى أيضاً بدراسة إمكانية إنشاء شعبه إقليمية لجميع الدول العربية.

ويبقى لنا من خلال العرض والتحليل أن نؤكد على أن هذا المجهود الكبير والضخم يعد دعامة أساسية وعملاً رائداً يسد لبنة أساسية وهامة في دراسات علم المعلومات والمكتبات ولاسيما ما يتعلق بمناهج البحث والخبرات المنهجية في مجال علم المعلومات.

كما يتميز هذا العمل الرائد بوجود كشف يحلل وينظم في ترتيب هجائي الأسماء والأماكن ورؤوس الموضوعات التي وردت في نص الكتاب مع الإشارة إلى رقم الصفحة أو الصفحات التي وردت فيها، مما يوفر وقت القارئ بتيسير الحصول على إجابة تساؤله. وهذا قلما نجده في أى عمل آخر..



ويتناول العملان الثاني والثالث «الاتحاد الدولي للجمعيات والمؤسسات المكتبية (إفلا) International Federation of library Associations and Institutions (IFLA) حيث يعرف أولهما بنشأة الاتحاد وتطوره وأهدافه ومجالات نشاطه وقنوات ممارسة هذا النشاط، كما يحلل مدى مساهمة المجتمع العربى فى هذا الاتحاد وشعبه ولجانه، ممثلة فى جمعياتها ومؤسساتها المكتبية.

أما العمل الثانى والأخير فى هذا القسم فيحلل موقف الدول النامية فى هذا الاتحاد ومدى مساهمتها فى نشاطه.. والتدابير التى اتخذها الإفلا لتنظيم جهوده للنهوض بالمكتبات فى الدول النامية.